الأمم المتحدة S/2020/830

مجلس الأمن

Distr.: General
24 August 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 آب/أغسطس 2020 موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم بالإشارة إلى مناقشة مجلس الأمن المفتوحة لموضوع "المناخ والأمن" التي أجريت على المستوى الوزاري وعُقدت في 24 تموز/يوليه 2020 برئاسة ألمانيا.

وفي هذا الصدد، أعدت ألمانيا موجزاً للرئيس عن المناقشة المذكورة وأرفقته بهذا الخطاب (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة وموجز الرئيس المرفق بها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غونتر **سوتر**
القائم بالأعمال

010920 280820 20-11056 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 24 آب/أغسطس 2020 الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

مناقشة مجلس الأمن المفتوحة المعقودة على المستوى الوزاري بشأن "المناخ والأمن"
24 تموز/يوليه 2020
موجز الرئيس

مقدمة

في 24 تموز/يوليه 2020، اشتركت ألمانيا مع تسعة أعضاء آخرين في مجلس الأمن هم إستونيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، في تنظيم مناقشةٍ مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن "المناخ والأمن" عُقدت في شكل اجتماع مفتوح عن طريق التداول بالفيديو. وترأس الاجتماع وزيرُ خارجية ألمانيا، هايكو ماس. واستمع أعضاء المجلس إلى ثلاث إحاطات قدمها كلٌّ من ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعِد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين؛ ومحمدو ماغاجي من النيجر، مدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية؛ وكورال باسيسي من نيوي، مديرة مؤسسة الاستشارات المتعلقة بالاستدامة في المحيط الهادئ. وقد جرى جمع الإحاطات وأغلب البيانات التي أُدلي بها في الاجتماع وضُمّنت في رسالة وجّهتها ألمانيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، إلى الأمين العام وأعضاء المجلس (S/2020/751).

وكانت هذه هي المناقشة المواضيعية الخامسة التي يتناول فيها مجلس الأمن مسائل الأمن المناخي تحديدا. أما المناقشة المواضيعية الأولى بشأن هذا الموضوع، فقد استهلتها المملكة المتحدة في نيسان/أبريل 2007 وانصب محور التركيز فيها على الصلة بين الطاقة والأمن والمناخ (S/PV.5663). وكانت آخر مناقشة أجراها المجلس بشأن الأمن المناخي قبل انعقاد المناقشة التي يورد الرئيس وقائعها في هذا الموجز هي تلك المعقودة في كانون الثاني/يناير 2019 بمبادرة من الجمهورية الدومينيكية (S/PV.8451)، وقد بُحثت خلالها آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين. كما تناول المجلس آثار تغيّر المناخ على الأمن في مناقشاتٍ ترأستها ألمانيا والسويد على التوالي في تموز/يوليه 2011 (S/PV.6587) وتموز/يوليه 2018 (S/PV.8307). وخلال الاجتماع المعقود في تموز/يوليه 2011، اعتمد المجلس النتيجة المواضيعية الوحيدة التي خلص إليها حتى الآن بشأن مسألة المناخ والأمن والتي اتخذت شكل بيانٍ رئاسي (S/PRST/2011/15) طلب فيه المجلس إلى الأمين العام كفالة أن تتضمن تقاريره إلى المجلس معلومات سياقية عن التداعيات الأمنية المحتملة لتغيّر المناخ "عندما تشكّل هذه المسائل دوافع لنشوب النزاعات أو تطرح تحدياً لتنفيذ ولايات المجلس أو تهدد عملية توطيد السلام".

ولقد تزايد بقدر كبير الاهتمامُ بمسائل الأمن المناخي في سياق أعمال مجلس الأمن في السنوات الأخيرة. وأغلب أعضاء المجلس يؤيدون بشدة تناوله لهذه المسائل، وإن كان أعضاء آخرون قد أعربوا عن تحفظات لهم في هذا الشأن. وأصبحت الشواغل المتعلقة بالتداعيات الأمنية لتغيّر المناخ تُطرح بشكل متكرر في اجتماعات المجلس المخصصة لمناقشة الأوضاع في بلدان أو مناطق بعينها. وإضافة إلى ذلك، تناول المجلس التداعيات الأمنية لتغيّر المناخ في 13 قرارا صدرت عنه منذ عام 2015. وهذه القرارات هي تلك المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن 2242 (2015)؛ ومنطقة حوض بحيرة تشاد 2349 (2017)؛ وبعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 2461 (2019)؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي 2480 (2019) و 2531 (2020)؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور 2429 (2018)؛ وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال 2431 (2018) و 2472 (2019) و 2520 (2020)؛ ومبادرة "إسكات البنادق في أفريقيا" 2457 (2019)؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى 2499 (2019)؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية 2502 (2019)؛ والبعثة المتكاملة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان 2524 (2020).

وقد عمم منظِّمو المناقشة المفتوحة مذكرة مفاهيمية تمهيداً لانعقادها (S/2020/725)، أتى فيها أن الهدف من الاجتماع هو تحديد أفضل السبل لتزويد مجلس الأمن بأساس معلومات شاملة وموثوقة بشأن التداعيات الأمنية المترتبة على آثار تغيّر المناخ. وشجِّعت الدول الأعضاء على تبادل خبراتها وآرائها بشأن المسائل التالية:

(أ) كيف يمكننا أن نضمن أن تكون لدى مجلس الأمن معلومات موثوقة عن أثر المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في سياقات النزاع؟

(ب) ما هي الأدوات والشراكات وقدرات الإنذار المبكر التي ستدعم تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها في الوقت المناسب من أجل منع تصعيد النزاع؟

(ج) ما السبيل إلى تمكين موارد الأمم المتحدة في البلدان، بما فيها عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة، من تحسين جمع المعلومات ذات الصلة في حالات قطرية أو إقليمية بعينها وتحليلها والإبلاغ عنها، مع إجراء تحليل يراعي الاعتبارات الجنسانية في الوقت نفسه؟

(د) ما هي الأدوات القائمة التي قد يرغب المجلس في استخدامها في التصدي لآثار تغيّر المناخ على السلام والأمن الدوليين؟

(هـ) كيف ينبغي تعزيز هذه الأدوات من أجل التصدي على النحو المناسب للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ؟

(و) كيف يمكن زيادة استعداد المجلس لأخذ الإجراءات اللازمة في حالات المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ؟

الإحاطات المقدَّمة

بيَّن الأمين العام المساعِد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، خلال الإحاطة الأولى، كيف أن حالة الطوارئ المناخية العالمية تشكل تهديداً للسلام العالمي لكون تغيّر المناخ يزيد من تفاقم المخاطر القائمة وينشئ مخاطر جديدة. وقال إن درجات الحرارة التي سجلت أرقاما قياسية ومستويات سطح البحر الآخذة في الارتفاع وظواهر الطقس الشديدة القسوة الآخذة في التزايد تؤثر على الكوكب بأكمله، حيث إنها تلحق الأذى بالناس والبيئة الطبيعية وتؤدي إلى فقدان الأرواح وسبل العيش. وأضاف أن التداعيات المتصلة بتغيّر المناخ تؤدي إلى التشريد وتزيد من التنافس على الموارد. وذكر أيضاً أن آثار تغيّر المناخ على السلام والأمن تتباين من منطقة لأخرى، وعرض أمثلة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومن وسط آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وقال إن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ تؤثر على

النساء والرجال والفتيات والفتيان بطرق مختلفة ويمكن لذلك أن ترتب عواقب بعيدة المدى تضر بالمجتمعات. وأشار إلى أن سبعة من البلدان العشرة الأشد ضعفاً والأقل استعداداً للتعامل مع تغيّر المناخ تستضيف عمليةً لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة تابعة للأمم المتحدة، مضيفاً أن البلدان الهشة والمتضررة من النزاع أكثر عرضة من غيرها للتضرر من آثار تغيّر المناخ وأقل قدرة على مواجهتها.

وذهب الأمين العام المساعِد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين إلى أن عزوفَ الجهات الفاعلة في مجال السلام والأمن عن أخذ الآثار المتزايدة لتغيّر المناخ بعين الاعتبار يقوّض الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاع وصنع السلام وإدامته ويهدد بإيقاع البلدان التي تعاني من الضعف في حلقة مفرغة من الكوارث المناخية والنزاعات. واقترح، لمعالجة هذه الشواغل، عدة خطوات يمكن للأمم المتحدة وشركائها اتخاذها، تشمل ما يلي:

(أ) حشد التكنولوجيات الجديدة وتعزيز القدرات التحليلية من أجل ترجمة التوقعات المناخية الطويلة المدى إلى تحليل يُستند إليه في اتخاذ إجراءات عملية في المدى القريب؛

(ب) اتخاذ الناس محوراً لتلك الجهود والتعلّم ممن يواجهون يومياً عواقب تغيّر المناخ التي تؤثر على أمنهم؛

(ج) إدماج أهداف بناء السلام والأهداف البيئية وتلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال تعبئة النساء والشباب ليكونوا عناصر مناصِرة للتغيير؛

(د) تعزيز الشراكات المتعدّدة الأبعاد والربط بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها في هذا الصدد.

واختتم الأمين العام المساعِد إحاطته ملاحظاً أن الاستجابة المتعددة الأطراف لتداعيات تغيّر المناخ على الأمن لا تتناسب مع ضخامة التحدي الذي يجب أن تسرع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بالعمل الجماعي من أجل التصدي له.

وقدم السيد ماغاجي الإحاطة الثانية التي ركّز فيها على منطقة الساحل الأفريقية. فأكّد أن مناطق قليلة في العالم هي التي تفوق معاناتها من تغيّر المناخ ما تواجهه منطقة الساحل، وعرض عدداً من أشكال الضرر التي ألحقها تغيّر المناخ بسبل عيش السكان، وخاصة المزارعين والرعاة. وقال إن أنماط الطقس المتغيّرة، مثل ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض المعدل السنوي لهطول الأمطار وازدياد هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات والرياح العاتية والعواصف الرملية والجفاف، كان لها أثر شديد على المنطقة. ومع نضوب المياه الجوفية، انخفضت غلة المحاصيل وأدى التصحّر إلى بوار الأراضي الخصبة. ونتيجةً لذلك، تراجع الدخل الفردي وتردت مستويات المعيشة، وازداد التنافس بين سكان الريف على الموارد الطبيعية الشحيحة، وارتفعت معدلات الهجرة القسرية. وأكد أن تغيّر المناخ، وإن كانت صلته بالنزاع ليست دائماً صلة مباشرة، ينبغي أن يُنظر إليه كعامل "مضاعِف للخطر". وفي حين توجد عوامل أخرى تؤدي إلى نشوب النزاع في المنطقة، فمن المؤكد أن تغيّر المناخ يعدّ واحدا منها.

وسلّط السيد ماغاجي الضوء على مبادرات أطلقها بلده النيجر للتصدي لتغيّر المناخ على الصعيدين القطري والإقليمي. فأشار إلى أن مبادرة بلده المعروفة باسم "3N" (نيجريون يطعمون نيجريين [*Nigeriens Nourishing Nigeriens*]) ساعدت النيجر على تلافي وقوع المجاعات رغم تواتر حالات

الجفاف، في حين استضاف البلد مركزاً إقليمياً يعنى بالتنبؤ بأحوال الطقس والأمن الغذائي في منطقة الساحل بأكملها. وإضافة إلى ذلك، ترأس النيجر لجنة المناخ لدول منطقة الساحل، التي تضم 17 بلدا أفريقيا وتهدف إلى تيسير تنفيذ اتفاق باريس.

وقدّم السيد ماغاجي، استنادا إلى تجربة منطقة الساحل، عدداً من التوصيات التي يمكن للأمم المتحدة الأخذ بها وكان منها ما يلي:

(أ) إجراء تقييم متكامل للأمن المناخي قبل الشروع في تقديم المساعدة في بلد من البلدان؛

(ب) المساعدة في تنمية القدرة على ترجمة السياسات الوطنية إلى إجراءات تنفَّذ على الصعيد المحلي لرصد آثار تغيّر المناخ وإدارتها؛

(ج) تكليف أفرقة الأمم المتحدة القطرية بجمع وإتاحة المعلومات عن التداعيات الناجمة عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ؛

(د) إدراج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ذات التداعيات المختلفة على الجنسين في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛

(هـ) إنشاء آلية تنسيق على نطاق الأمم المتحدة تعنى بإدارة المخاطر المتعلقة بالأمن المناخي.

ولاحظت السيدة باسيسي في إحاطتها أن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ أعلنوا مرارا خلال العقد الماضي أن "تغير المناخ يشكّل أكبر تهديد منفرد لأمن منطقتنا"، مسلطةً الضوء على التحديات التي تواجهها جزر المحيط الهادئ في سياق تغيّر المناخ. وقالت إن النظام القانوني الدولي القائم الذي ينظم الحدود البحرية مهددٌ بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، وهو ما يهدد بدوره الحقوق القانونية للدول. ويلحق ذلك ضرراً شديداً بمنطقة تغطي المحيطات نسبة 98 في المائة من مساحتها وتعتمد دولها على تلك المحيطات في تحقيق الرفاه لسكانها. ولما كان العديد من دول المنطقة عبارة عن جزر مرجانية صغيرة ومنخفضة، فهي مهددة بارتفاع مستويات سطح البحر وتحمُّض المحيطات وتدهور نظم الشعاب المرجانية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على كيان الدولة والهوية الوطنية وآفاق التنمية المستدامة وسبل كسب العيش واحتياجات حفظ النظام العام. وقالت إنه في نهاية المطاف ما من تهديد أمني أخطر من احتمال فقدان المرء أمته بأكملها وضياع ولايتها على مجالها الإقليمي التي يكرسها القانون الدولي.

وذكرت أن المنطقة تواجه تهديدا آخر يحدق بـ "اقتصادها الأزرق" يتمثل أساساً في الخسائر الشديدة المحتملة في قطاعي السياحة ومصائد الأسماك، ولا سيما في الأرصدة العالمية من سمك التونة. وأعربت عن قلقها من ألا يقتصر الأثر الناجم عن تدهور أرصدة سمك التونة على الإيرادات الحكومية وحسب، فيسبّب أيضا ارتفاعا حادا في انعدام الأمن الغذائي قد يؤدي إلى نشوب النزاع. ولاحظت أخيراً أن المنطقة تتضرر بالفعل من جراء النزوح والهجرة القسرية. وإلى جانب فقدان الأرض نتيجة لارتفاع مستويات سطح البحر، أصبحت الأراضي المتبقية غير منتجة بسبب تسرب المياه المالحة والتحات الساحلي وتدهور الشعاب المرجانية، مما أضر بالنظم التقليدية المعقّدة التي تحكم حيازة الأراضي والتي يكثر الطعن فيها وأدى إلى تقلّص موارد الأراضي. وقد زاد ذلك، حسب قول السيدة باسيسي، من احتمالات نشوب النزاع وزعزعة الاستقرار.

ولمعالجة تلك التهديدات، ارتأت السيدة باسيسي أن على الأمم المتحدة أن تساعد على مواصلة تنفيذ اتفاق باريس. ويتيح مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) للبلدان، حسب رأيها، فرصةً هامة لإعادة تحويل محور التركيز نحو إقامة مجتمعات موفورة الصحة مترابطة وقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات. ودعت مجلسَ الأمن ومنظومة الأمم المتحدة عموماً إلى الأخذ بأفضل النماذج المتاحة وتقييمات المخاطر؛ والتنسيق مع الأوساط المهنية المشتغلة بشؤون التنمية والعمل الإنساني والمناخ؛ وتعبئة القدرات والموارد لمواجهة خطر تغيّر المناخ.

المناقشة المفتوحة لموضوع المناخ والأمن

شارك في المناقشة المفتوحة ما مجموعه 49 دولة من الدول الأعضاء علاوة على الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، تكلم ممثلو عدد من الدول الأعضاء باسم مجموعات إقليمية أو تكتلات أخرى. وفيما يلي بيان هذه الدول الأعضاء: بليز (تحالف الدول الجزرية الصغيرة)؛ والدانمرك (مجموعة بلدان الشمال الأوروبي)؛ وفيجي (الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ)؛ وناورو (فريق الأصدقاء المعني بالمناخ والأمن). وأدلى ببيان كلّ من كينيا وأيرلندا اللتين ستنضمان إلى عضوية المجلس في الفترة 2021-2022. وإضافة إلى تلك المداخلات وحسب المتفق عليه بين أعضاء المجلس بشأن عقد الاجتماع عن طريق التداول بالفيديو، قدمت 29 دولة أخرى غير أعضاء في المجلس بياناتٍ خطية، وهذه الدول هي: إثيوبيا، وإسبانيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبولندا، وتشيكيا، وتوفالو، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، والسنغال، وسويسرا، والعراق، وغواتيمالا، وقبرص، وقطر، وكوستاريكا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، والمكسيك، ونيبال، ونيجيريا، والهند، واليابان.

وخلال الاجتماع، لقي الرأي القائل بأن تغيّر المناخ له تداعيات على السلام والأمن الدوليين وينبغي تناوله في إطار مجلس الأمن تأييدا واسعا، وإنْ تحفّظ البعض على هذا الرأي. وبشكل عام، لم تقتصر البيانات الشفوية والخطية على تحليل التداعيات الأمنية لتغيّر المناخ بل ركّزت برؤية استشرافية على ما يمكن أن يفعله المجلس والأمم المتحدة ودولها الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى من أجل مواجهة هذا التحدي العالمي بأكبر قدر من الفعالية. ويسلط الفرعُ التالي الضوءَ على المواضيع الرئيسية التي طُرحت في بيانات الدول والمقترحات التي قُدّمت فيها من أجل التصدي للتهديد المحدق بالسلام والأمن الدوليين من جراء تغيّر المناخ.

المواضيع الرئيسية

شدّدت وفودٌ عديدة على أن تغير المناخ عامل "مضاعِف للمخاطر" يزيد من حدة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بطرق تؤدي إلى تفاقم النزاعات والقلاقل أو تطيل أمدها أو تسهم في اندلاعها. وتغيّر المناخ، بتكثيفه لعوامل الخطر مثل الجفاف والتصحّر وشح المياه والغذاء وارتفاع مستويات سطح البحر، يشكّل تحدياً أمنياً معقداً يؤثر على شتى البلدان والمناطق بطرق متنوعة. وقد سلطت عدة وفود الضوء، مثلا، على التنازع على موارد المياه والأراضي المحدودة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وعلى التهديد الأمني المتمثل في وقوع ظواهر جوية أكثر تواتراً وأشد قسوة وارتفاع مستويات سطح البحر وما يشكّله من خطر على بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولوحظ أن تداعيات تغيّر المناخ على الأمن متعددةُ الأبعاد ومتنوعة، تختلف باختلاف السياق.

وكان الرأي الشائع بين المشاركين هو أن التداعيات الأمنية لتغيّر المناخ تتسم بأهميتها بالنسبة للمراحل المختلفة التي يمر بها حضور الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، شدّد أحد الوفود على أهمية "تعميم اعتبارات تغيّر المناخ في دورة إحلال السلام بأكملها، أي بدءا من منع نشوب النزاع وصنع السلام وحفظه وحتى بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع، وذلك حسب متطلبات كل حالة". وأبرز وفدٌ آخر دور منظومة الأمم المتحدة في المساعدة على دمج بناء القدرة على تحمّل تغير المناخ فيما تنفذه من أعمال في مجالات التنمية وبناء السلام والعمل الإنساني. وأكد عدد من الدول الأعضاء أيضاً أن من الضروري أن تدمج عمليات حفظ السلام اعتباراتِ الأمن المناخي في أعمالها.

ونادت عدة وفود بتزويد مجلس الأمن بقاعدة معلومات وتحليلات أكثر قوة بشأن مخاطر الأمن المناخي. ولوحظ أن من شأن ذلك أن يساعد المجلس على تحسين قدراته فيما يتصل بالإنذار المبكر، وعلى وضع استراتيجيات لمواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ، واتخاذ قرارات مستنيرة. وأُبدي التقدير لآلية الأمن المناخي المؤلفة من موظفين من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لما حققته من تقدّم نحو إدماج التحليل الأمني ذي البعد المناخي في عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال استحداث "مجموعة أدوات" لتزويد موظفي الأمم المتحدة والدول الأعضاء بالتوجيه فيما يتعلق بتقييم التحديات الأمنية ذات الصلة بالمناخ والتصدي لها. وأشير أيضا إلى أن تقييمات المخاطر المتصلة بالمناخ ينبغي الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات السياساتية على المستوى الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف.

وسُلط الضوء خلال المناقشة على أهمية ربط احتياجات النساء والشباب ومصالحهم بتحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها. ولوحظ أن النساء والفتيات يتأثرن بتغيّر المناخ على نحو يفوق تأثر الرجال والفتيان به وأن لهن دوراً حاسماً في مواجهة التحديات الأمنية المتصلة بالمناخ. وجرى التشديد أيضاً على أهمية إشراك الشباب في أشكال الاستجابة التي تنطوي على صنع القرار حيث إنهم الأكثر تأثرا بتغيّر المناخ في المستقبل.

وقارن المشاركون بين أزمة كوفيد-19 وتغيّر المناخ، فأشار بعض الوفود إلى أن كلتا الحالتين تشكّل تهديداً عالمياً وتستلزم استجابةً دولية تجسد قيم التضامن والتعاون. ورجح أحد الوفود أن يؤدي تفاقم تغيّر المناخ إلى تفشي الأمراض التي تحملها النواقل.

وارتأت عدة وفود أن أحد السبل الرئيسية إلى التخفيف من التداعيات الأمنية لتغيّر المناخ هو أن تفي البلدان بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس وأن تعمل بشكل جماعي على الحيلولة دون ارتفاع درجات الحرارة بما يزيد على 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. كما دعيت البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتمويل العمل المناخي وإلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

ورغم التسليم على نطاق واسع بأن لمجلس الأمن دوراً هاماً في التصدي للتهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ، أعربت قلة قليلة من الوفود، كان منها بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، عن تحفظاتها بشأن تناول المجلس لهذه المسألة، ولا سيما على الصعيد المواضيعي. ودفعت هذه الوفود بأن الصلة بين المناخ والأمن ضعيفة حيث لا توجد أدلة تربط تغيّر المناخ مباشرةً بالنزاع المسلح، غير أن بعض المشاركين آثروا أن يتعامل المجلس مع التداعيات الأمنية لتغيّر المناخ على مستوى بلدان بعينها تقتضي فيها الأوضاع ذلك. وذهب هؤلاء إلى أن تغيّر المناخ هو في الأساس مسألة من مسائل التنمية المستدامة، وشددوا على

دور كيانات الأمم المتحدة الأخرى في التصدي لذلك التحدي. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن تصدي المجلس لهذه المسألة يمكن أن يحوّل الموارد والوقت عن النظر في الأسباب الجذرية للنزاع وأن يفضي إلى حلول غير مجدية تستند إلى تفسيرات غير موثوقة وغير دقيقة لعوامل الخطر. وارتئي كذلك أن النظر إلى تغيّر المناخ من منظور أمني يمكن أن يضيق النطاق الأوسع لأشكال الاستجابة في مواجهة هذا التحدي المتعدد الأبعاد.

مقترحات للعمل

قدمت وفودٌ عدة مقترحات لإدماج الشواغل المتعلقة بالأمن المناخي على نحو أكثر منهجية في أعمال مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة عموما. ومن هذه المقترحات ما تناول السبل التي تكفل تصدي الأمم المتحدة بقدر أكبر من الفعالية لتحديات الأمن المناخي بالتعاون مع طائفة من أصحاب المصلحة على الصُعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي:

(أ) إنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالمناخ والأمن في مسعى إلى تكريس الطابع المؤسسي لمسألة المناخ والأمن في أعمال المجلس؛

(ب) إعداد تقرير دوري يقدّمه الأمين العام إلى المجلس عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، وهذا التقرير من شأنه أن:

'1' يعزز دراية المجلس بالتداعيات الأمنية لتغيّر المناخ في مناطق شتى وعلى مدى فترات زمنية مختلفة؛

'2' يقدم توصيات إلى المجلس وإلى منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل إدماج اعتبارات الأمن المناخي في العمل الذي يقوم به المجلس وكيانات المنظومة بطرق تعزز الاستقرار على المدى البعيد في البلدان المتضررة من النزاع؛

'3' يوفر منبراً للحوار بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن مسائل الأمن المناخي؛

(ج) إنشاء منصب لممثل خاص لشؤون المناخ والأمن يعينه الأمين العام، ويمكن أن يُعهد إليه بتنسيق عمل الركائز المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة ذي الصلة بمسائل الأمن المناخي وتوطيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية تعزيز منهاج عمل شامل في التصدي لهذه المسائل؛

(د) تضمين التقارير القطرية المقدّمة إلى المجلس منظوراً مراعياً لاعتبارات المناخ، في حين يمكن للأمانة العامة أن تعقد إحاطات لأعضاء المجلس تُستطلع فيها الآفاق فيما يتصل بمسائل الأمن المناخي؛

(هـ) الاستعانة بلجنة بناء السلام من خلال دورها الاستشاري للمجلس من أجل الترويج لنُهج مراعية لاعتبارات المناخ في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة منها. وفي هذا الصدد، يمكن أن تزود اللجنة وتشكيلاتها القطرية المجلسَ قبل انعقاد جلساته بمشورة تقدمها إليه كتابةً بشأن الشواغل المتعلقة بالأمن المناخي؛

(و) تعزيز قدرة آلية الأمن المناخي على تحقيق أهداف مختلفة منها:

'1' إقامة الروابط مع أوساط البحث الدولية؛

’2‘ التنسيق مع أصحاب المصلحة (كالنساء والشباب ومجتمعات الشعوب الأصلية) وجمع الخبرات من مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة لوضع نُهج أكثر تكاملا وشمولا للجميع؛

’3‘ تعميم مراعاة اعتبارات الأمن المناخي على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

’4‘ تقديم المشورة الاستراتيجية إلى المجلس والأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

(ز) المداومة على تحديث ”مجموعة الأدوات“ التي وضعتها آلية الأمن المناخي لتوجيه عمل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل الأمن المناخي، مع تلقي المدخلات من الدول الأعضاء، وتضمين الإرشادات التي توفرها ”مجموعة الأدوات“ في التقييمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تجريها أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

(ح) توفير التدريب للعاملين في بعثات الأمم المتحدة بشأن مخاطر الأمن المناخي وكيفية تفاعلها مع عوامل الخطر الأخرى. ويمكن أن يساعد حفظة السلام، بالتعاون مع العناصر الوطنية صاحبة المصلحة، في تنمية القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية وفي رصد التغيرات البيئية؛

(ط) جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في عمليات الأمم المتحدة للسلام من أجل الوقوف على أثر تحديات الأمن المناخي على المرأة؛

(ي) بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية فيما يتعلق بمسائل الأمن المناخي وإشراكها في تصميم عمليات تحليل المخاطر لتعزيز إمساكها لزمام الأمور في مجال إدارة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

خاتمة

لقد بيّنت المناقشةُ أن تداعيات تغيّر المناخ على السلام والأمن الدوليين مسألةٌ تحظى باهتمام كبير من جانب أغلب أعضاء مجلس الأمن. كما أوضحت أن الكثير من أعضاء الأمم المتحدة عموماً يتفقون على أن تغيّر المناخ يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأن للمجلس دوراً يمكن أن يضطلع به فيما يتعلق بهذه المسألة. ورغم أن بعض الأعضاء الدائمين في المجلس ودولا أعضاء أخرى أبدوا تحفظاتٍ بشأن تصدي المجلس للمسألة، لم يكن محور التركيز الأساسي للمناقشة هو ما إذا كان المجلس محفلا مناسبا لبحث الموضوع. بل تناول المشاركون في جانب كبير من مداخلاتهم الخطوات الاستباقية التي يمكن أن يتخذها المجلس ومنظومة الأمم المتحدة ككل والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية والمحلية من أجل التصدي بأكبر قدر من الفعالية للتداعيات الأمنية لتغيّر المناخ.